تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

هل بات الإستحقاق النيابي المقبل في خطر لماذا تقاذف المسؤوليّة بين المجلس والحكومة؟

دخل لبنان مسار الاستحقاق الانتخابي، وبدا السجال السياسي يأخذ مداه حول قانون الانتخابات البرلمانية التي يفترض أن تجري في ايار من العام المقبل، وفق تأكيد كل الجهات والمرجعيات الرسمية. الا ان ذلك، لم يمنع طرح اسئلة مشروعة حول مصير هذا الاستحقاق وسط تقاذف للمسؤولية بين الحكومة ومجلس النواب

يجري حاليا سجال حاد بين القوى والاطراف السياسية والبرلمانية على خلفية مشاركة واقتراع المنتشرين في دول الاغتراب، حيث ينص القانون الحالي على استحداث الدائرة 16 وتخصيص 6 مقاعد للانتشار توزع على القارات الست وعلى الطوائف اللبنانية، ليصبح بذلك عدد النواب 134 نائبا بدلا من 128. بينما تقدم أكثر من نصف النواب في المجلس باقتراح قانون معجل مكرر بهدف تعديل بعض مواد القانون، بما يجعل مشاركة المنتشرين في الاقتراع تشمل 128 نائبا، كل حسب دائرته وسجله، وكما حصل في دورة العام 2022، مع تعليق العمل بالدائرة 16.

"الامن العام" التقت كلا من النائبين جورج عقيص من تكتل "الجمهورية القوية"، وابراهيم منيمنة من نواب التغيير.

منيمنة: الوقت يداهمنا

■ ما هي الصيغة الفضلى التي ترونها لقانون الانتخابات النيابية المقبلة؟

□ لا توجد صيغة فضلى، لأنه اصبح من المتأخر جدا ان نناقش قانون الانتخاب. كان يفترض لو وجدت الجدية والنية الحقيقية في موضوع قانون الانتخاب، لكان بدأ ذلك مباشرة بعد الانتخابات وهذا ما لم يحصل. اليوم، اصبحنا "محشورين" ولم تعد امامنا الا خيارات اجراء بعض الاصلاحات على قانون الانتخاب الحالي.

■ هل تعتقدون ان مصير الانتخابات مهدد في ظل عدم التوافق على صيغة نهائية في اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان المشتركة؟

□ مع الأسف، اصبح واضحا أن اللجنة الفرعية لم تستطع التوصل الى نتيجة في موضوع تطوير النقاش في قانون الانتخاب، وتحولت ويا للأسف الى عامل تأخير اكثر من عامل حسم في مناقشة قانون الانتخاب. نحن اليوم امام خيارات صعبة بسبب ضيق الوقت، خصوصا في موضوع المهل للمغتربين من اجل التسجيل. المطلوب حسم مباشر، واذا لم تكن اللجنة الفرعية قادرة على حسم هذه الامور، يمكننا الذهاب الى الهيئة العامة للمجلس للحسم من خلال بعض اقتراحات القوانين الموجودة والتي يمكن ان يجري التصويت عليها. اعتقد ان من خلال الطريقة التي بدأت فيها اللجنة الفرعية مناقشة كل الاقتراحات بشكل مفتوح وموسع، بات من الصعب التوصل الى نتيجة، لذلك نحن لسنا اليوم في وضع سليم وهناك استحقاقات داهمة.

■ ما هي الخيارات المتاحة بالنسبة الى النقاط الخلافية في قانون الانتخاب، خصوصا موضوع مشاركة المغتربين في الاقتراع؟

□ بالنسبة الى المغتربين، لا يوجد الكثير من الحلول المطروحة لأن القانون في صيغته الحالية غير قابل للتطبيق وفي حاجة الى التعديل. هذه الناحية ايضا، مع الأسف، لو ركزنا عليها سابقا، لكنا انتهينا على الاقل من نقطة واحدة. لكن من الواضح انه حصل هناك كباش سياسي حولها، وتصويت المغتربين في رأيي هو نقطة مفصلية، ليس فقط في موضوع نتائج الانتخابات وانما في المصلحة العامة لأننا نحاول دائما العمل على محاولة ربط هذا المغترب بالبلد واستعادته. علما ان التقصير في حق اللبنانيين من الدولة لجهة عدم تأمين فرص العمل وشبكة الحماية الاجتماعية، ادى الى جعل هذه الناس تترك البلد. انا اعتبر هذا الامر مثابة تهجير قسري اكثر منه اغتراب، وخصوصا بعد الازمة المالية والاقتصادية عام 2019 وانفجار المرفأ الذي تلاها. المطلوب اليوم، تغليب المصلحة العامة والوطنية على المصالح الضيقة، خصوصا بالنسبة الى الإصلاحات التي تتعلق بقانون الانتخاب والمغتربين، على أن يكون هناك تنافس ديموقراطي. اذن، فليحسم النقاش بالتصويت داخل مجلس النواب اذا لزم الامر، لأن التوافق لا يبدو ممكنا على هذا الموضوع بسبب الاستقطاب الحاد في شأنه، و تتخذ القرارات من خلال الاليات الديموقراطية. فاذا حصل واقر التصويت لصالح 128 نائبا، نكون امام انجاز لبناني من خلال ربط لبنان المغترب بلبنان الداخل. المغتربون منخرطون جدا في العمل السياسي، خصوصا بعدما شاركوا في الانتخابات النيابية الاخيرة وما قبلها. لقد اصبح هناك تفاعل جيد وايجابي بينهم، وشعروا بأن التجربة نجحت في ربط لبنان بالاغتراب.

■ هل تعتقدون أن خطوات الحكومة كافية في هذا المجال أم انها ترمي الكرة في ملعب مجلس النواب؟

النائب ابراهيم منيمنة.

□ بالنسبة الى الخطوات الكافية، على الحكومة بطبيعة الحال، واجب تقديم مشروع قانون لكي تحل المشكلة. لكن مع الأسف، رجعنا الى المربع الاول واعادت رمي الكرة الى مجلس النواب. نحن نعرف الوضع داخل المجلس، وهذه اشارة ليست ايجابية وتؤكد عدم قدرة نظامنا على اتخاذ القرارات والمضي في الحسم، خصوصا في مواضيع دقيقة. لذا، لا يمكن التوقع ان يحصل توافق على كل الملفات، خصوصا عند وجود مصالح سياسية متضاربة، لذا يجب ايجاد طريقة لحسم النقاشات والتباينات ديموقراطيا، وهذا دستورنا. فالصيغة التوافقية بهذا المعنى تؤخرنا وتؤخر الحسم والقدرة على مواكبة التحديات المحلية والاقليمية التي تواجه لبنان، وهذا مؤشر غير ايجابي ولا نزل اليوم في حالة تقاذف المسؤولية والكرة، بين مجلس الوزراء ومجلس النواب.

عقيص: لن نسمح بالتأجيل او التمديد

■ ما هي الصيغة الفضلى التي ترونها لقانون الانتخابات النيابية المقبلة؟

□ ان القانون الانتخابي الحالي هو نسبيا قانون حديث العهد. فقد اقر عام 2017، اي انه لم يبلغ من العمر اقل من 10 سنوات، اي 8 سنوات. وقد اجريت على اساسه دورتان انتخابيتان اتسمتا بالعدالة التمثيلية والانصاف، حيث تمكنت كل قوة سياسية من ان تتمثل وفقا للقانون النسبي الذي يضمن حسن التمثيل، ولا يلغي الصوت الذي يمكن ان يحصل في المحادل الكبرى. لذلك، فان الصيغة الفضلى هي هذا القانون، لكن مع التصويت الاغترابي لـ128 نائبا مع الاصلاحات الاساسية، مثل الميغاسنتر والكوتا النسائية. كذلك هناك اصلاحات اخرى كان يمكن ان تقر خلال السنوات الاربع التي مرت. اليوم نحن نركز على موضوع انتخابات المغتربين، لأنه يمثل طلب الاكثرية من جهة النواب الذين يطالبون بذلك، وكذلك من جهة المغتربين انفسهم، على قاعدة التصويت لـ128 نائبا وليس فقط للنواب الستة الذين يشكلون الدائرة 16. هذا واضح اساسا من خلال العدد الذي وقع على اقتراح قانون التعديل المعجل المكرر، وانا واحد منهم، وواضح ايضا من خلال حركة الاغتراب اللبناني الواسعة التي تصب في الاتجاه نفسه، وهي التصويت لـ128. في حين لم نر ولا أي جمعية اغترابية، تقول مثلا نحن نريد التصويت للدائرة 16 وللنواب الستة في القارات الست. وبالتالي من الواضح، ان من يريد البقاء على الدائرة 16 او اعتمادها هم الأفرقاء الذين يتوجسون من الاتجاهات التي ستنصب عليها اصوات المغتربين وهي اتجاهات سيادية ◄

◄ واصلاحية، واعتقد انها لا توافق، لا الثنائي الشيعي الذي يبدو انه سيكون اكبر متضرر من اتجاهات التصويت الاغترابي ولا التيار الوطني الحر الذي، ايضا داخل البيئة المسيحية، الصوت الاغترابي سيعاقبه على ادائه في العهد الفائت وادائه في الحكم. هذا الامر كان واضحا عام 2018 وكبر اكثر عام 2022 ومرشح للازدياد عام 2026.

■ هل تعتقدون ان مصير الانتخابات مهدد في ظل عدم التوافق على صيغة نهائية في اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان المشتركة؟

□ اللجنة الفرعية مهمتها واضحة وهي البحث في قوانين انتخابية جديدة، وليس في تعديلات على القانون الحالي. هذا الالتباس مقصود لأنهم يغطون السموات بالابوات، فالرئيس نبيه بري ونائب الرئيس الياس بوصعب يقولان إن هذه اللجنة مختصة بدراسة كل شيء. لكن هذا الامر غير صحيح، لأن هذه اللجنة احيلت اليها اقتراحات قوانين انتخابية جديدة، اما الصوت الواحد، او الدائرة الانتخابية الواحدة على صعيد كل لبنان، او الدائرة الواحدة، او القانون الأرثوذكسي. اما التعديلات على قانون الانتخاب الحالي النافذ، فهو اقتراح تقدمنا به بصيغة المعجل المكرر. في كل الاحوال، ومهما يكن نطاق اختصاص هذه اللجنة الفرعية، فانه يخرج عن نطاق اختصاصها النظر او البحث في قوانين معجلة مكررة، لأن هذا يشكل مخالفة صارخة للنظام الداخلي لمجلس النواب، الذي اعطى الهيئة العامة فقط صلاحية درس هذه الاقتراحات المعجلة المكررة في حال قبلت عنصر العجلة وتم التصويت عليها. بينما تحال الى اللجان المختصة في حال اسقطت الهيئة العامة صفة العجلة عنها، لكن الشرط اللازم هو عرض الاقتراح المعجل المكرر على الهيئة العامة لكي تبت هي بمصيره، اما تصويتا ايجابيا على العجلة وبالتالي دراسته مباشرة، او اسقاط صفة العجلة واحالته الى اللجان المختصة. هذا لم يحصل، وهو كل ما نطالب به الرئيس بري من خلال العريضة الخطية التي تقدمنا بها سابقا وقد اهملها، وبالموقف الاعتراضي الذي قمنا به في جلستي 29 و30 ايلول الماضي من خلال تعطيل النصاب ورفضنا الاستمرار في التشريع من دون ان يكون هذا الاقتراح مدرجا في جدول الاعمال، وهو

عضو تكتل "الجمهورية القوية" النائب جورج عقيص.

الاجتهاد الذي كان معمولا به من قبل الرئيس بري منذ توليه رئاسة المجلس وكان يتغنى بأن كل الاقتراحات المعجلة المكررة كان يدرجها مباشرة في جدول اعمال الجلسة التشريعية التي تلي تقديم الاقتراح المعجل المكرر. اما عن التهديد او الشعور بأن الانتخابات النيابية مهددة، فانا اقول ان هذه الانتخابات هي استحقاق دستوري يجب احترام المهل الواردة فيه، وهي حق للبنانيين، سواء كانوا مقيمين او مغتربين، مكرس بالدستور والقانون الانتخابي لا يجوز تجاوزه. لن نقبل بتأجيل هذه الانتخابات تحت اي ظرف كان، ولنا من الوسائل الفعالة جدا التي نحتفظ بها لحينها، لإسقاط أي محاولة للتأجيل. فحتى لو حصل التمديد لا قدر الله، لدينا ايضا وسائل ديموقراطية ودستورية تجعلنا نتصدى بفاعلية ونجاح لأي محاولة للتأجيل او التمديد لهذا المجلس.

■ ما هي الخيارات المتاحة بالنسبة الى النقاط الخلافية في قانون الانتخاب، خصوصا موضوع مشاركة المغتربين؟

□ المطروح امر من اثنين لا ثالث لهما، اما ان تعتمد الدائرة 16 وان يصار الى توزيع النواب الستة على القارات الست توزيعا طائفيا، وهذا امر يجب القيام به من قبل المجلس النيابي لأن هذه الصلاحية تشريعية، وليست صلاحية حكومية، وبالتالي لا يمكن اصدارها بمراسيم ويجب ان تصدر بقانون وهذا رأي الحكومة ايضا، واما اعتماد التصويت لـ128 اسوة بما حصل في دورتي 2018 و2022. المطلوب بسيط جدا، وهو ان يطرح الرئيس بري على المجلس النيابي هذا الموضوع وان يفوز خيار الاكثرية النيابية من خلال التصويت، وبالتالي الاحتكام الى المؤسسات الدستورية والى ممارسة الديموقراطية واحترام النتائج والامتثال لها.

■ هل تعتقدون ان خطوات الحكومة كافية في هذا المجال ام انها ترمي الكرة في ملعب مجلس النواب؟

□ طبعا هي غير كافية. اجراءات الحكومة خجولة وكأنها تتهرب من المسؤولية، لأنها تستطيع وبكل سهولة، طالما تقول بأنها غير قادرة وليس من مهامها توزيع الدوائر الست. كان في استطاعتها اعداد مشروع قانون معجل وارساله الى مجلس النواب، على ان تقترح فيه الغاء المادة 112 والعودة الى الأصل، وهو تمكين المغتربين من التصويت للنواب الـ128. نتمنى ان تصحح الحكومة مسارها في هذا المجال وان تكون أكثر وضوحا وفعالية، لا سيما في حال ضرب الرئيس بري بعرض الحائط برأي الاكثرية النيابية التي تقدمت بالاقتراح المعجل المكرر. هنا، أعتقد انه يصبح من الصعب عليه ويتعرض لضغط أكثر، اذا كان هناك مشروع قانون من الحكومة في الاتجاه نفسه.

مستشفى حيـــرام
Hiram Hospital

Our New Departments:
IVF
CCU
VIP Floor
Oncology
Cosmetic Department
Physiotherapy

Tyre - Jal Al Bahr
Tel. +961 7 343700 | Mob. +961 3 218906 | Fax +961 7 343715
www.hiramhospital.net | info@hiramhospitallb.net